التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

أ.م.د. مثنى ناظم داود سلمان العبيدي

الجامعة العراقية – كلية الاداب

م.م علي عجيل وهيب الخيكاني

مديرية تربية ذي قار

Geographical Distribution of Drug Crimes in Al-Amara City from 2007-2020

Dr. Muthanna Nazim Dawood Salman Al-Obaidi
University of Iraq - College of Arts
Mr. Ali Ajil Wahib Al-Khaikani
Directorate of Education, Thi Qar

المستخلص

تعد جرائم المخدرات من اخطر انواع الجرائم في تاريخ البشـــرية وأكثرها انتشـــاراً بين المجتمعات باختلاف انواعها وأصـنافها،حيث تنتشـر بسـرعة كبيرة مخلفة اثاراً اقتصـادية ونفسـية وصـحية واجتماعية لا يحمد عقباها، وقد لوحظ خلال المدة الاخيرة في مدينة العمارة زيادة حدوث هذه الجرائم وبشـــكل ملفت للنظر هذه الزيادة تقف خلفها مجموعة متعددة من العوامل والتي تباينت من حيث شدتها بحسب نوعها وصنف الجريمة المرتكبة لذا كان من الضروري دراستها وتحليل تأثيرها وامتدادها والكيفية التي تنتشر فيها في المدينة، والوقوف على حجمها من اجل الوصول الى ما يمكننا من خلاله الحد منها وتحجيمها، ولأجل تحقيق اهداف البحث فقد تنوعت مصادر البحث فضلا عن ما تم توفره من بيانات تم الحصول عليها من خلال الاســـتبيان الموزع على نزلاء ســـجن العمارة المركزي المحكومين بجرائم المخدرات كما تم تبويب البيانات بجداول وإخراجها بأشـكال بيانية واضـحة وخرائط واسـتعمال الوسـائل الاحصـائية للوصـول الى حقيقة هذه الجرائم ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات للحد منها.

Abstract

Drug crimes are one of the most serious types of crimes in the history of mankind and the most prevalent among societies of different types and varieties, as they spread very quickly, leaving economic, psychological, health and social effects that have ominous consequences, and it has been observed during the recent period in the city of Amara an increase in the incidence of these crimes and remarkably this increase stands behind a multiple set of factors, which varied in terms of severity according to their type and the category of the crime committed, so it was necessary to study them and analyze their impact and extension and how they spread In it in the city In order to achieve the objectives of the research, the research sources have varied, as well as the data obtained through the questionnaire distributed to the inmates of the Central Architecture Prison sentenced to drug crimes, as the data has been classified in tables and output in clear graphs and maps and the use of statistical means to reach the truth of these crimes and then come up with results and recommendations to reduce them

المقدمة

تعد جرائم المخدرات من اخطر انواع الجرائم في تاريخ البشرية وأكثرها انتشاراً بين المجتمعات باختلاف انواعها وأصنافها، حيث تنتشر بسرعة كبيرة مخلفة اثاراً اقتصادية ونفسية وصحية واجتماعية لا يحمد عقباها، وقد لوحظ خلال المدة الاخيرة في مدينة العمارة زيادة حدوث هذه الجرائم وبشكل ملفت للنظر هذه الزيادة تقف خلفها مجموعة متعددة من العوامل والتي تباينت من حيث شدتها بحسب نوعها وصنف الجريمة المرتكبة لذا كان من الضروري دراستها وتحليل تأثيرها وامتدادها والكيفية التي تنتشر فيها في المدينة، والوقوف على حجمها من اجل الوصول الى ما يمكننا من خلاله الحد منها و تحجيمها، ولأجل تحقيق اهداف البحث فقد تنوعت مصادر البحث فضلا عن ما تم توفره من بيانات تم الحصول عليها من خلال الاستبيان الموزع على نزلاء سجن العمارة المركزي المحكومين بجرائم المخدرات كما تم تبويب البيانات بجداول وإخراجها بأشكال واضحة وخرائط واستعمال الوسائل الاحصائية للوصول الى حقيقة هذه الجرائم ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات للحد منها. تضمن البحث على مقدمة ومبحثين خصص المبحث الاول حول موقع وموضع المدينة وتطور حجمها بين ١٩٧٧–٢٠٢٠ وكذلك دراسة مفاهيم الجريمة والعوامل المؤثرة على الجريمة بشكل عام وجرائم المخدرات بشكل خاص، ومنها العوامل الاجتماعية والنفسية، والجغرافية، وكذلك تأثير الحضرية على الجريمة، فيما خصص المبحث الثاني لعرض التباين الزماني لجرائم المخدرات في المدينة وتباينها المكاني للمدة من ٢٠٠٧–٢٠٢٠ بحسب سكن المجرمين ومكان القاء القبض عليهم، وكذلك بحسب الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، وغيرها.

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث حول الاسئلة الآتية :

١. ما هو التوزيع المكاني والزماني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة ؟

٢. ما العوامل المؤثرة في توزيع جرائم المخدرات في مدينة العمارة ؟

٣. ما هو حجم ظاهرة المخدرات في المدينة ؟ وما الطريقة التي تتخذها هذه الظاهرة من حيث توزيعها وفقا للصفات الشخصية للمجرمين ؟

فرضية البحث :

يفترض البحث الآتي –

١. وجود تباين في التوزيع المكاني والزماني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة .

٢. تتعدد العوامل المؤثرة في التباين المكاني والزماني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة كما يختلف تأثيرها من مكان لآخر ومن زمان لآخر ايضا .

٣. يرتبط حجم جرائم المخدرات في مدينة العمارة بشكل تصاعدي مع مستوى الوضع الاقتصادي ومدى تطبيق القانون وازدياد الانحلال المجتمعي كما يتباين مكان هذه الجرائم والصفات الشخصية للمجرمين كلا وبحسب العامل المؤثر.

اهمية البحث :

تعد جريمة المخدرات ذات اهمية كبيرة بسبب تأثيرها المباشر على امن المجتمع واستقراره المجتمعي، اذ شهدت هذه الجرائم تزايدا ملحوظا و بشكل كبير خلال السنوات الماضية، لذا كان من الضروري لنا من دراستها للوقوف على اسباب رواجها، وتحديد حجمها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية انتشارها، ومحاولة وضع المقترحات المناسبة بحسب رؤية البحث .

هدف البحث :

تتبين اهداف البحث من خلال:

١. دراسة جرائم المخدرات بطريقة جغرافية لتوضيح التباين المكاني لها، ومن ثم تحديد الاسباب التي اسهمت في هذا عكس صورة هذا التباين.

٢. تحليل الظاهرة ومعرفة تأثيراتها وامتدادها، ومن هي الفئة الاكثر ارتكاباً لها، وما هي ابرز الصفات الشخصية لمرتكبي جرائم المخدرات في مدينة العمارة .

٣. بيان نوع الجريمة المرتكبة (تعاطي، تجارة، نقل) ؟ وتحديد أي منها الاكثر رواجا في مجتمع المدينة .

منهج البحث :

للوقوف على حقيقة التباين المكاني والزماني لجرائم المخدرات في منطقة البحث تم استخدام اكثر من منهج علمي حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف ظاهرة جرائم المخدرات والتعرف على العوامل المؤثرة عليها، كما تم استخدام المنهج الاحصائي التحليلي في تحليل الارقام والإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة في الجداول كما تم تعزيز البحث بالرسوم البيانية والخرائط والتي رسمت باستخدام برنامج(ARC GIS ١٠.) بغية اعطاء صورة دقيقة عن طبيعة ذلك التباين.

مصادر البيانات والمعلومات المستخدمة في البحث :

١- البيانات والإحصاءات الرسمية من وزارة العدل، دائرة الاصلاح والسجون العراقية، قسم سجن العمارة .

٢- الاحصاءات والإسقاطات السكانية من الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاء محافظة ميسان .

٣- المراجع والكتب والدوريات والبحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية والرسائل والأطاريح التي تناولت هذا الموضوع .

حجم عينة البحث :

كانت العينة تمثل (١٠٠ %) من حجم المجتمع المدروس حيث تم الاستعانة باستمارة الاستبيان وتوزيعها على جميع نزلاء سجن العمارة المركزي والمحكومين بجرائم المخدرات والبالغ عددهم (٣١٠) نزيل.

حدود منطقة البحث :

تحدد البحث مكانيا بالحدود البلدية لمدينة العمارة والتي تمثل المركز الاداري لقضاء ومحافظة ميسان اما زمانيا فقد تحدد زمن البحث بوقت اجراء الاستبيان عام ٢٠٢٢. انظر خريطة (١)

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى مبحثين، بالإضافة الى المقدمة تضمن المبحث الاول على الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة البحث ومفاهيم الجريمة بشكل عام وجريمة المخدرات بشكل خاص والعوامل المؤثرة عليها، في حين خصص المبحث الثاني للتباين الزماني والمكاني لجرائم المخدرات في المدينة بحسب مكان وقوعها وخصائص المجرمين.

خريطة (١) موقع مدينة العمارة من العراق ومحافظة ميسان

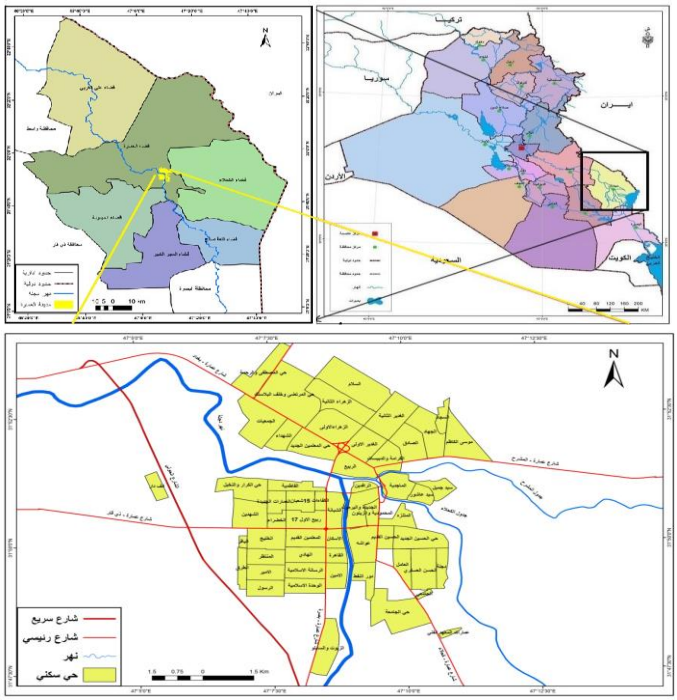

المصدر : بالاعتماد على :- الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، بغداد، ٢٠٠٧ . و- التصميم الأساس لمدينة العمارة المعد من قبل دائرة بلدية العمارة لعام،٢٠٠٧.

المبحث الأول: لمحة جغرافية حول مدينة العمارة ومفهوم جريمة المخدرات والعوامل المؤثرة عليها

أولا - لمحة جغرافية حول مدينة العمارة :

تعد مدينة العمارة هي المركز الاداري لقضاء ومحافظة ميسان وتتحدد فلكيا بخطي الطول (٤٧،٦-٤٧،٤٧) درجة شرقا، ودائرتي العرض(٣١،٤٨-٣١،٥٤) درجة شمالا، [١] وهي تحتل موقعاً متوسطاً في قلب قضاء العمارة ومحافظة ميسان اذ يحيط بقضاء العمارة ناحية كميت من الجهة الغربية وناحية المشرح من الجهة الشرقية، اما ناحية

علي الشرقي وجزء من ناحية كميت من الجهة الشمالية، بينما الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية فتحدها اقضية المجر الكبير و الكحلاء والميمونة على التوالي خريطة (٢). اما مدينة العمارة فيبلغ عدد احياء المدينة (٦٩) حياً سكنياً، وتم تقسيمها إلى ثلاثة قطاعات تشمل (القطاع الغربي، القطاع الشرقي، القطاع الشمالي) خريطة(٣)، ويضم القطاع الشرقي(٢١) حياً سكنيا، أما القطاع الغربي فيضم (٢٦) حياً، في حين أن القطاع الشمالي يشمل (٢٢) حياً من مجموع أحياء مدينة العمارة. كما تبلغ مساحة مدينة العمارة(5113) هكتارا تشكل نسبة (١.٩٪) من مساحة قضاء العمارة البالغة (٢٦١٤٤٧) كم٢[٢] وتتخذ مدينة العمارة موضعا جغرافيا متميزا لها حيث تتخذ من مجرى نهر دجلة وتفرعاته موضعاً لها، اذ يخترق المدينة نهر دجلة من الجهة الشمالية الغربية ليتفرع في منتصفها تقريباً الى فرعين هما نهر المشرح باتجاه ناحية المشرح في الجهة الغربية والجنوبية الغربية للمدينة، ونهر الكحلاء باتجاه قضاء الكحلاء في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة، ويستمر المجرى الرئيس لنهر دجلة باتجاه الجنوب قاسما المدينة الى نصفين شرقي وغربي.

خريطة(٢) موضع مدينة العمارة من محافظة ميسان

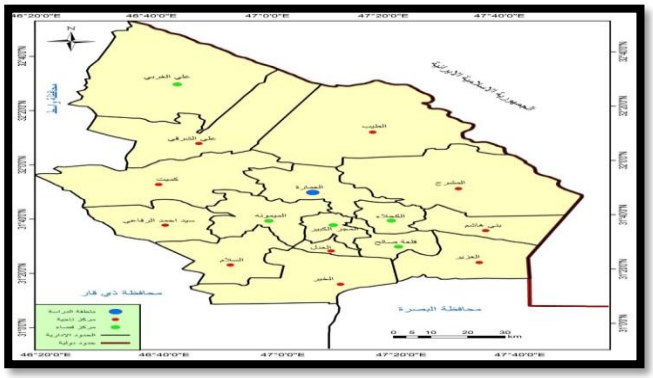

المصدر : بالاعتماد على:- وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، الخريطة الإدارية لمحافظة ميسان لعام ٢٠٠٧ و- برنامج (ARC GIS 10.٧)

خريطة (٣) الأحياء السكنية في مدينة العمارة بحسب القطاعات لعام ٢٠٢١

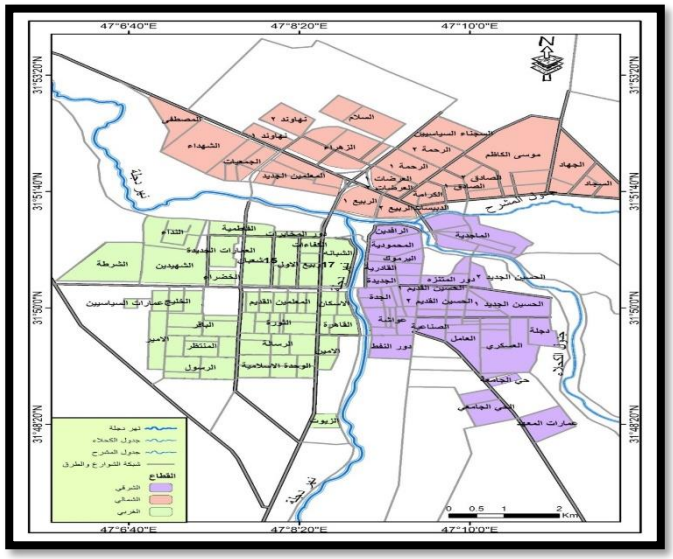

المصدر : بالاعتماد على - خريطة التصميم الأساس لمدينة العمارة لعام ٢٠٠٧، و- برنامج (ARC GIS 10. ٧)

ثانياً- تطور حجم المدينة :

بتحليل الجدول(١) يتضح التطور الحاصل في حجم مدينة العمارة خلال المدة من ١٩٧٧-٢٠٢٠، ففي عام ١٩٧٧ بلغ سكان المدينة (٩٥١١١) نسمة شكلت نسبة (٢٥،٥٪) من اجمالي سكان المحافظة البالغ (٣٢٧٥٧٥) نسمة، ارتفعت في عام ١٩٨٧ لتصل الى(٤٠،٠٪) من اجمالي سكان المحافظة البالغ (٤٨٧٤٤٨) نسمة بعدد وصل الى(١٩٥٠١٤) نسمة للمدينة، في عام ١٩٩٧ استمر حجم المدينة بالارتفاع ليحقق نسبة (٤٢،١٪) من اجمالي سكان المحافظة، واستمر الارتفاع ليصل الحجم الى اقصاه بتحقيق (٤٧،٠٪) بواقع (٥١٥٠٤١) نسمة عام ٢٠٢٠ من اصل (١١٣٨٦١٧) نسمة سكان المحافظة لتشكل المدينة نسبة (٤٦،٥٪) من اجمالي سكان المحافظة.

ثالثاً-مفاهيم البحث :

تنوعت مفاهيم الجريمة(Crime) والمجرمون و تعاريفهما على وفق تخصصات الباحثين والزاوية التي ينظرون منها الى السلوك الاجرامي، اذ اشتركت في دراسة الجريمة وتحليل عواملها المسببة ونتائجها مجموعة من العلوم المختلفة، ان لهذا الاشتراك ميزاته الواضحة في كونه توجهاً حديثاً في تطور العلوم الحديثة وتداخلها اذ أصبح من الصعب الفصل بينها في دقائق المواضيع المدروسة.ولصعوبة وضع تعريف واحد لمفهوم الجريمة يكون شاملا لكل المفاهيم الثانوية التي تنطوي ضمنها، وبالتالي تنوع الإجراءات العقابية سواء من الناحية الاجتماعية ام القانونية لذا تم التطرق للمفهوم على النحو الاتي:

جدول(١) تطور حجم مدينة العمارة ونسبتهم من سكان المحافظة للمدة ١٩٧٧-٢٠٢٠

السنة	المحافظة	المدينة	النسبة %
١٩٧٧	٣٢٧٥٧٥	٩٥١١١	٢٥,٥
١٩٨٧	٤٨٧٤٤٨	١٩٥٠١٤	٤٠,٠
١٩٩٧	٦٣٧١٢٦	٢٦٨٣٣٥	٤٢,١
٢٠٠٧	٨٢٤١٤٧	٣٨٧٠٦١	٤٧,٠
٢٠٢٠	١١٣٨٦١٧	٥٢٩٠٣٨	٤٦,٥

المصدر : بالاعتماد على:

١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٧٧.

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٨٧.

٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٩٧.

٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٧، جدول(٢/٧).

٥- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ميسان، تقديرات السكان لعام ٢٠٢٠، بيانات غير منشورة.

الجريمة : هي كل فعل يعد ارتكابه خروجاً عن السلوك الاجتماعي المقبول ويعرض مرتكبه للعقوبة التي تحددها الانظمة الشرعية او القانونية في الدولة [٣] ، **والجريمة** كما يعرفها العرب منذ القدم هي الكسب المكروه غير المستحسن، ويجوز ان تعبر عن كل فعل غير مستحسن، مخالف للحق والعدل، كما يراد منها الحمل على فعل اثم، والمجرم هو الذي يقع في امر غير مستحسن مصراً عليه مستمراً فيه لا يحاول تركه ولا يرضى بتركه. [٤]

وللجريمة اشكال منها، الجريمة السياسية، والجريمة التقليدية والجريمة الموجهة للنظام العام، وهناك عدة تصنيفات لها مثل تصنيف ريد(Reid) وتصنيف الـ(FBI) وتصنيف(Reports Uniform Crime) والتي اعتمدت في معظمها على خصائص السلوك الاجرامي وليس على خصائص المجرمين، وهناك الانموذج الذي طوره (البداينة) والمستعمل في الدراسات العربية الذي يأخذ بالحسبان التطوير النظري لتفسير الجريمة والبحث العلمي، وبذلك فأن المفهوم العام والشكلي للجريمة هي الفعل الذي يقع من قبل الاشخاص مع مخالفته للنظم الاجتماعية والقانونية في منطقة ما. [٥]

اما جرائم المخدرات فهي التي ترتبط بالمخدرات(متاجرة، تعاطي، نقل، حيازة، تصنيع) وهي كل مادة طبيعية كالأفيون والحشيش، او مصنعة من المادة الطبيعية كالهروبين والمورفين، او مركبات كيمياوية لا تعود في اصلها الى مخدرات طبيعية او مصنعة كالمنشطات التي تُظهر عند تعاطيها اثار نفسية وعضوية متنوعة، [٦] ولها تأثير على الجهاز العصبي بدرجة تضعف وظيفته او تُفقدها بصورة مؤقتة، [٧] او هي كل مادة كيمياوية تؤثر في الخلايا الاساسية للإنسان وتسبب النعاس والنوم وغياب الوعي

والهذيان المصحوب بتسكين الالم، [٨] والمخدرات طبياً المواد التي يتعاطاها الانسان بطريقة او بأخرى(شرب، استنشاق، تدخين) فتسبب نوعا من التخدير تختلف قوته باختلاف الاشخاص من حيث قوتهم واستعداهم وكذلك باختلاف نوع المخدر. [٩]

تتمثل جريمة المخدرات قانوناً بالإنتاج والصنع والاستخراج والتحضير والحيازة والتقديم والعرض للبيع والترويج والتوزيع والشراء والبيع والتسليم بأي دور من ادوار التوسط والإرسال والمرور بالترانزيت والنقل والاستيراد والتصدير والتوسط بين طرفين في احدى العمليات التي ذكرت في قانون المخدرات العراقي النافذ. [١٠]

رابعاً – العوامل المؤثرة على الجريمة :

طُرحت العديد من التفسيرات للعوامل التي تقف خلف ارتكاب الجريمة وتنوعت بحسب الجهة التي تقوم بتحديدها وبحسب طبيعة البحث، لذلك اقتصر على تحديد العوامل على مايأتي: – **العوامل الاجتماعية :**

اهتم علماء الاجتماع بدراسة الجريمة بوصفها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، فالجريمة ما هي إلا افراز من افرازات المجتمع، والمدرسة الاجتماعية تنظر الى المجرم على انه ليس ظاهرة فردية منعزلة، وإنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة، ولقد كُتب للمدرسة الاجتماعية ان تسود ويصبح لها الاثر الواضح لتفسير الجريمة اكثر من غيرها من المدارس الاخر كونها اكثر انتشاراً بين علماء الاجرام المعاصرين خاصة بين المدرستين الامريكية والروسية، [١١] وهذا الانتشار جعلها اكثر قدرة على فرز جملة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر بشكل او بآخر بارتكاب الجريمة منها:

أ. **المتغيرات الاجتماعية :** وتتضمن جملة من المتغيرات منها المهنة والحالة الزوجية، نوع السكن، التحصيل الدراسي، التركيب البيئي وغيرها، اذ ان بعض الجرائم تنتشر بين اصحاب مهنة معينة من دون غيرهم، فجرائم القتل بالسيارات تنتشر بين سائقي السيارات، وجرائم تحرير صك بدون رصيد بين التجار، وقد يكون العزاب اكثر ميلا للجريمة على العكس من المتزوجين، وللساكنين في المناطق العشوائية اكثر ميلا لارتكاب الجريمة من الساكنين في بيوت مؤجرة الذين هم بدورهم يكونون اكثر ميلا لها من الساكنين في بيوت ملك، كما تساعد المستويات التعليمية المتدنية على السلوكيات المنحرفة لان التعليم يشكل ضابطاً من ضوابط السلوك، كما ان نسبة الجريمة في المناطق الحضرية هو اكبر منه في المناطق الريفية. (١٢)

ب. **التنشئة الاجتماعية والأسرة :** يعتقد علماء الاجتماع ان الاسرة من اقدم المؤسسات الاجتماعية وأول خلية اساسية يتكون منها البناء الاجتماعي، وتتعرض الاسرة الى الانحلال في بعض المجتمعات واهم اشكال الانحلال الاسري ترجع اسبابه الى تأثير القيم الجديدة على كيفية ملء اوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية المؤثرة على الأسرة وهناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي، والتعرف على كل ما هو جديد من قيم كالميول الفردية نحو السعادة والرغبة في الضمان الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة التمايز الاجتماعي وأشكاله لظهور الانحلال الاسري عندما تدخل تعديلات في مواقف وإدخال مواقف غير موجودة سابقاً، (١٣) فضلا عن ذلك فأن للمدرسة وطبيعة مناهج التعليم، وللصحبة المرافقة للشخص لاسيما السيئة منها، وكذلك البيئة التي يسكنها، وندرة مجالات الترفيه والترويح، وضعف التربية الدينية الصحيحة، تجتمع جميعها لتكون ضمن العامل المحيط بالأسرة والتي تشكل البيئة الخاصة بالتنشئة الاجتماعية للشخص.

ج. **البطالة** : تعد دراسة البطالة كأحد اسباب الجريمة التي بدأت تأخذ صداها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اذ حاول العديد من الباحثين ان يجدوا علاقة بين الجريمة والدورات الاقتصادية كالكساد والرخاء مثل(لاكساني وراسل) اللذان حاولا ربط الجريمة بالبطالة، ومن خلال دراستهما اكتشفا ازدياد الجريمة مع ارتفاع معدل البطالة. [١٤] وغالبا ما تؤدي البطالة الى العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع مجتمعه، وبالتالي ظهور حالة من الافتقار الى القواعد والقوانين عند العاطل والتي تفقده الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة واحترامها فيرتكب الجريمة، فالبطالة تؤدي الى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربطه مع الاخرين. [١٥]

د. **ألفقر** هذا العامل له وقع سلبي في النفس الانسانية، مرتبط بواقع الحياة الصعبة الذي ينجم عن الضيق المادي، ومن ثمار الفقر ان يؤدي احيانا الى الجرائم التي تخل بأمن المجتمع، كذلك قد يؤدي الفقر بصاحبه وأسرته الى السكن ضمن احياء مكتظة بالسكان، وفي هذه الاحياء يجد الفرد نفسه على ارتباط حتمي بكثير من الانماط الاجرامية، بينما تقل ارتباطاته بنماذج السلوك السوي، [١٦] ويرى الاقتصاديون ان العلاقة بين الفقر والجريمة علاقة مباشرة من خلال بحث الفرد الفقير عن تلبية حاجاته الاساسية بصفة غير قانونية ويكون سلوكه اجرامياً، فيما يرى الاجتماعيون انها ليست علاقة الية ودائمة وهي علاقة غير مباشرة، لان الفقر يؤثر على العائلة التي تؤثر بدورها على الفرد، في حين يذهب الباحثون في مجال علم النفس الى ان الشعور بالحرمان لاحالة الفقر الموضوعية ذاتها هو العامل المسبب في اختلال توازن الشخصية المؤدي الى السلوك الاجرامي. [١٧]

وهنا يمكن الاشارة الى ان الاتجاه الاقتصادي في تفسير الجريمة والمشاكل الاجتماعية نشأ وتطور مع تطور النزعة الراديكالية في علم الاجتماع وخصوصاً في المجتمعات الرأسمالية نفسها، وكشفت الدراسة التي اجراها جفري عن وجود ارتباط بين معدلات الجريمة وسوء الاحوال الاقتصادية والفوارق الطبقية المتمثلة في اهمال المشاريع التنموية وتزايد معدلات الفقر وهكذا يرى جفري ان المدخل الاساس للسيطرة على الجريمة والحد منها ومن انتشارها يكمن في تحسين الظروف الاقتصادية المعيشية. (١٨)

وبرزت العديد من الدراسات في هذا المجال منها الدراسة التي قام بها الباحث الايطالي (فورنساري دي فيرس) عام ١٨٩٤ وشملت ايطاليا وانكلترا وايرلندا وجنوب ويلز تناول فيها العديد من الجرائم وانتهت الدراسة الى ان الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة،(١٩) ، ودراسة (سيرل برت) في انكلترا عام ١٩٣٣ وتوصلت الى ان غالبية العينة التي تمت عليها الدراسة من الاحداث الجانحين كانت تعيش اما في اسر شديدة الفقر او فقيرة. (٢٠)

١- العوامل النفسية :

تعد العوامل النفسية واحد من اهم العوامل المؤثرة بارتكاب الجريمة، والتي تُرجع الجريمة فيها لأسباب نفسية من قبيل سوء التكيف والانحراف الجنسي والمشاكل الغريزية والتي تتأثر بشكل او بأخر بالبيئة المحيطة بالفرد، ترتكز هذه النظرية على اعتقاد اساس مفاده ان الجريمة هي نتاج اتجاهات شخصية. (٢١)

تميل النظريات النفسية الى البحث عن اصول الانحراف داخل النفس الانسانية، وعدم التركيز على السياق الاجتماعي، وبذلك فأنها تعطي وزناً اكبر لخصائص الشخصية، وقد اجريت اوائل الدراسات في السجون اذ كانت تلك الافكار الشائعة آنذاك بالتحليل

النفسي هي الغالبة في كون ضعف القدرة العقلية او الانحطاط الاخلاقي سببا للإجرام، ويُعتقد ان الحالات العقلية موروثة اساساً وإنها قد تجنح بالشخص الى الجريمة او تعرقل على الاقل عملية التنشئة الاجتماعية، وبذلك تعد العوامل النفسية وجود خلل في تكوين الفرد او شخصيته ولدت الجريمة وليس المجتمع، لكنها تذهب كون الجريمة حدثت نتيجة لعوامل خارج سيطرة الفرد لرسوخها في بنيته الجسمية والعقلية. (٢٢)

وقد لاقت العوامل النفسية للجريمة اهتماماً ملحوظاً في العصر الحديث، فنجد الدراسات اليوم تتجه وجهة نفسانية حتى فيما يتعلق بدراسة البيئة الاجتماعية المحيطة بالإنسان، غير ان ما يؤخذ على هذا الاتجاه هو مغالاته في الانحياز لأهمية العوامل النفسية الى الحد الذي غيب اثر العوامل الاجتماعية، كما انها لم توضح لماذا تتفاوت استجابات الاشخاص الخاضعين لعوامل نفسية مشتركة. (٢٣)

٢- العوامل الجغرافية :

لقد دأب الباحثون خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن العلاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية، وشملت هذه العناصر البيئة والتضاريس والموقع والمناخ وحظي الاخير بالكم الاكبر من ادبيات علم الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه. (٢٤)

ويرجع الفضل في اظهار هذا المفهوم للعالمين البلجيكي(كتيليه) والفرنسي(جيري) ومفاده وجود تخصص للأجرام بحسب الاقاليم، ومن ثم فان هناك ارتباطاً وثيقاً بين ظاهرة الاجرام من ناحية، وبين الموقع الجغرافي وفصول العام من ناحية اخرى، ومن ثم استخلصوا ما يسمى بـ(القانون الحراري) اذ توجد علاقة طردية بين جرائم الاشخاص وبين ارتفاع درجات الحرارة وطول ألنهار والعكس صحيح، وللأمطار والرياح ودرجة الضغط الجوي والرطوبة ونوع التربة وغيرها من العوامل الطبيعية تأثير واضح في الجريمة كماً ونوعاً، وبهذا لفتت النظرية الجغرافية انظار الباحثين، فقد اشار مونتسكيو

الى علاقة الجريمة بالبيئة الجغرافية خلال بحوثه في علم الاجتماع القانوني، واجرى ديكستر دراسات في جغرافية الجريمة على مدينتي نيويورك ودنفر تُظهر ارتباط الجرائم بالجو الحار والضغط الجوي العالي.[٢٥] وقد اشار العلماء والباحثون وعلى رأسهم ابن خلدون الى ان المناخ ولاسيما درجات الحرارة وتقلبات الطقس تؤثر في اخلاق الناس، كما ان للمناخ تأثير غير مباشر من خلال تأثيره على المستوى الاقتصادي والغذاء والزراعة. [٢٦]

خامسا – الحضرية والجريمة :

إن دراسة العلاقة بين التحضر والجريمة تتسم بأنها ذات عمق تاريخي على المستوى العالم، فعلى سبيل المثال أشار(Mayhew) عام(١٨٦٢) في دراسته عن السلوك المنحرف في انكلترا وويلز إلى أن معدلات الجريمة لا ترتبط بالبيئات الحضرية، بحيث تزداد المعدلات في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، [٢٧] كما يشير الجغرافي هاريس(Harries) إلى أن الدراسات المبكرة حول الجريمة تؤكد على الارتباط الطردي بين معدلات الجريمة وأحجام المدن، [٢٨] وفي هذا الصدد حاول(Robin) عام(١٩٧٣) أن يشرح لماذا ترتفع معدلات الجريمة في المدن الكبرى مقارنة بالمدن الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، [٢٩] كما توصلت دراسة أخرى عن الولايات المتحدة عام(١٩٩٩) إلى أن المدن الكبرى ترتفع فيها جرائم العنف بنسبة (٥٦٪) عن بقية المدن الأخرى، وبحوالي (٣٠٠٪) عن المناطق الريفية، وكذلك اشارت الدراسة إلى ان معدلات الجريمة ترتفع في نيويورك ولوس انجلس بحوالي اربع أضعاف عن بقية المدن الكبرى الأمريكية، والجدير بالذكر أن الدراسة توصلت إلى وجود علاقة طردية بين معدلات الجريمة وأحجام المدن. [٣٠] ، وخلصت دراسة عن كندا عام(٢٠٠٥) إلى أن معدلات الجريمة ترتفع في المدن الصغيرة عن المدن الكبرى اذ تزداد في المدن الصغيرة

بحوالي(١٣٪) عن المدن الكبرى.[٣١] ، كما اهتم الباحثون منذ امد طويل بالعلاقة بين عملية التحضر وتفاقم الاجرام، ويمكن ان نميز في هذا المجال بين اتجاهين اساسين : اولهما اتجاه يتناول العلاقة في مستوى البنى المجتمعية الشاملة، وثانيهما اتجاه يتناول المحيط المدني في مختلف ابعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد مثل الاتجاه الاول هيرمان فينتر (Herman Venter) الذي يربط بين المدينة والإجرام والتصنيع ويرى ان المدينة مولدة للأجرام لأنها تعتمد في نموها على عملية التصنيع التي تدك الهياكل الاجتماعية والنفسية موفرة بذلك ظروف ظهور الجريمة، ويعتمد في ذلك على احصائيات تبرز كمياً ارتباطاً وثيقاً بين معدل استهلاك الطاقة كمؤشر صناعي وبين معدل النمو العمراني ومعدل الجريمة، إلا ان هذا الاتجاه لا ينطبق على كل الحالات في المدن باختلاف درجة التطور الصناعي فيها، [٣٢] اما الاتجاه الثاني هو الاحدث في ربط الجريمة بطبيعة المدينة العمرانية وتخطيطها، ويميل الكثير من العلماء الى تقسيم المدن الى عدة مناطق، لكل منطقة صفاتها وميزاتها التي تربطها بمعدلات الجريمة وأنواعها. [٣٣]

اما الدراسات الحديثة فقد ركزت على معدلات الجرائم في الاحياء داخل المدن على وفق المستوى الاقتصادي لها، وتمثلت بدراسة(كليفارد شو) عام(١٩٣٠) الذي خلص الى ان الاحياء تختلف في الجريمة بمدى بعدها او اقترابها من المراكز الصناعية في المدن، فكلما ابتعدت الاحياء عن هذه المراكز انخفضت الجريمة، مما يدلل على ان اعلى معدلات الجريمة تسجل في المناطق الحضرية ذات الطابع الصناعي. [٣٤]

المبحث الثاني :التباين الزماني والمكاني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة لعام ٢٠٢٢

اولاً : التباين الزماني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة

يتبين من جدول(٢) وشكل (١) تباين جرائم المخدرات بحسب الاعوام، حيث حل في المرتبة الاولى عام(٢٠٢٠) بواقع(٤٩) جريمة بنسبة (١٥,٨٪) من اجمالي العينة، فيما جاء في المرتبة الثانية عام (٢٠١٩) بـ(٤٢) جريمة وبنسبة (١٣,٥٪)، وكان عام (٢٠١٧) في المرتبة الثالثة بتسجيل(٣٧) جريمة بنسبة (١١,٩٪)، ويلاحظ بشكل عام ارتفاع عدد الجرائم تدريجياً بين(٢٠٠٧-٢٠٢٠) اذ لم تسجل سوى (١٤) جريمة عام (٢٠٠٧) بنسبة (٤,٥٪) لتنخفض تدريجيا حتى عام(٢٠١٠) التي سجلت نقطة الانطلاق لزيادة اعداد جرائم المخدرات في المدينة بشكل متتالي، بسبب عدم السيطرة على مروجي وبائعي المخدرات من جهة، والتغيرات الاجتماعية التي عصفت بالمجتمع، وارتفاع مستوى معيشة البعض وانخفاض مستوى البعض الآخر والانفتاح الذي حدث على الثقافات الغربية والعربية عبر وسائل الاتصال الحديثة وقنوات التلفاز التي تروج من خلال ما تعرضه بشكل او بآخر للمخدرات.

جدول (٢) التباين الزماني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

العام	العدد	%	العام	العدد	%
٢٠٠٧	١٤	٤,٥	٢٠١٥	٢٤	٧,٧
٢٠٠٨	١١	٣,٥	٢٠١٦	٢٨	٩,٠
٢٠٠٩	١٠	٣,٢	٢٠١٧	٣٧	١١,٩
٢٠١٠	٨	٢,٦	٢٠١٨	٣٢	١٠,٣
٢٠٠١١	١٠	٣,٢	٢٠١٩	٤٢	١٣,٥
٢٠١٢	٨	٢,٦	٢٠٢٠	٤٩	١٥,٨
٢٠١٣	١٧	٥,٥	المجموع	٣١٠	٪١٠٠
٢٠١٤	٢٠	٦,٥			

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل (١) التباين الزماني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

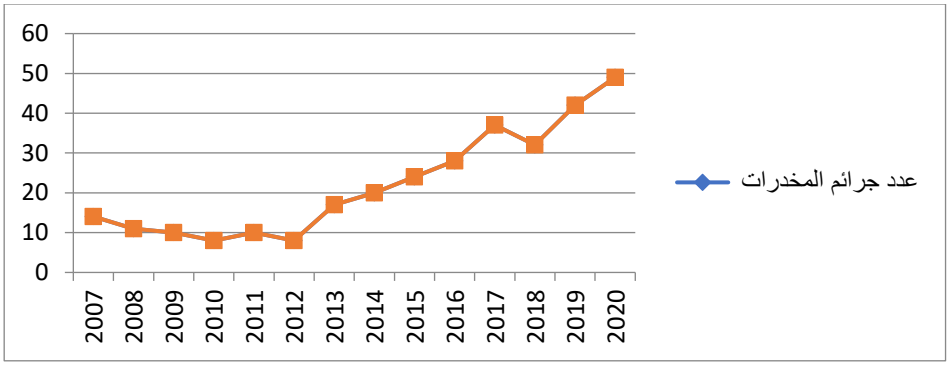

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

ثانيا : التباين المكاني لجرائم المخدرات في مدينة العمارة :

لا تظهر المخدرات في المدينة بشكل متساوٍ بل تختلف باختلاف الصفة التي ينظر من خلالها لهذه الظاهرة، وعلى ذلك سوف يتطرق اليها البحث وفق الاتي:

١- بحسب سكن المجرمين

يتضح من ملحق (١) وخريطة (٤) تباين توزيع المجرمين بحسب السكن في مدينة العمارة لعينة البحث، حيث حل في المرتبة الاولى حي(الباقر، النداء، العامل، الحسن العسكري) بواقع(١٢) مجرم بنسبة (٣,٩٪) من اجمالي العينة، وجاء في المرتبة الثانية حي الامير بـ(١١) مجرم وبنسبة (٣,٥٪)، وكان في المرتبة الثالثة حي العمارات القديمة بتسجيل (١٠) مجرمين و بنسبة(٣,٢٪)، اما الاحياء التي حلت في المرتبة الاخيرة فهي التي لم تسجل سكن أي مجرم متهم بالمخدرات وهي(الامين، عمارات السياسيين، الشبانه، دور السجناء السياسيين، الحسين القديم ٢، الصناعي، الجامعة والحي الجامعي)، ويظهر من طبيعة التوزيع الجغرافي للعينة ان هناك عدة اتجاهات فيه، منها ان الاحياء القديمة من المدينة التي سجلت تواجد اعداد متفاوتة للمجرمين غالباً ما

تكون مزدحمة بالسكان فضلا عن الاحياء ذات البناء العمودي، وكذلك الاحياء الشعبية التي سجلت الاعداد الاعلى في تواجد المجرمين، وهي احياء في الغالب يقطنها ذوي الدخل المتوسط والمحدود.

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب سكن المجرمين

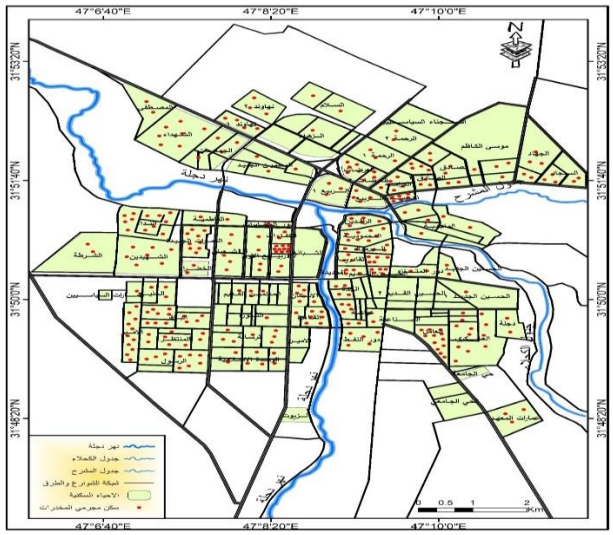

المصدر : بالاعتماد على : – ملحق(١) و– برنامج (ARC GIS 10.4)

٢– بحسب مكان القاء القبض :

يتضح من ملحق (٢) وخريطة (٥) تباين التوزيع الجغرافي للاماكن التي تم القاء القبض فيها على المجرمين المحكومين بجرائم المخدرات وفق العينة المبحوثة، اذ حل في المرتبة الاولى حي ١٥ شعبان الذي القي القبض فيه على (١٢) مجرم بنسبة (٣,٩٪) من اجمالي العينة، وجاء في المرتبة الثانية حي (العمارات القديمة، الماجدية) بواقع (١١) جريمة وبنسبة (٣,٥٪)، فيما كان في المرتبة الثالثة حي (الاسكان، النداء،

الفاطمية، العمارات الجديدة، ١٧ ربيع الاول، المحمودية، عواشه) بتسجيل (٩) مجرمين بنسبة (٢,٩٪)، واحتلت المرتبة الاخيرة الاحياء التي لم يتم القاء القبض فيها على مجرمي المخدرات وهي(عمارات السياسيين، دور المخابرات، الشبانه، العرضات ٢، الجديدة، الحسين القديم ١، الحسين الجديد ١، دجلة، الجامعة، الحي الجامعي، الزيوت)، ويظهر من خلال التوزيع ان الاحياء التي ازدادت فيها عمليات القاء القبض على المجرمين بالمخدرات هي في مجملها احياء مكتظة بالسكان وشعبية وذات مستوى اقتصادي متوسط او دون ذلك، وتكثر فيها الاحياء العشوائية التي تعد بؤرة للمشكلات الاجتماعية الخطيرة، فيما كانت احياء اخرى ذات مستوى اقتصادي مرتفع امثال عواشه ودور النفط والكفاءات وغيرها، ولدراسة العلاقة بين سكن مجرمي المخدرات والأماكن التي تم القاء القبض فيها عليهم وباستخدام معامل الارتباط بيرسون اظهر معامل الارتباط وجود علاقة طردية متوسطة مقدارها(٠,٥٧) *وهذا يعني ان مجرمي المخدرات يرتبطون بترويجها او تعاطيها او نقلها في المناطق التي يسكنون فيها، وهذا لا يعني ان كافة المجرمين يميلون الى هذا التصرف، بل ان تجار المخدرات غالبا ما يحيطون اعمالهم بسرية شديدة وينظمون شبكاتهم في مناطق بعيدة، إلا ان المتعاطين لها يبقون في اماكن قريبة من مساكنهم ليعودوا اليها بطريقة او بأخرى في حالة التعاطي او فقدان الوعي.

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب مكان القاء القبض

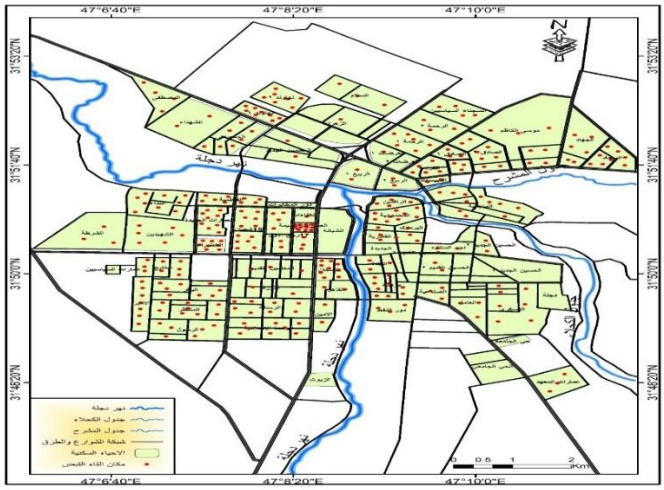

المصدر : بالاعتماد على : – ملحق(٢) و – برنامجARC GIS 10.٧

٣- بحسب نوع الجريمة

يظهر من جدول (٣) وشكل (٢) تنوع توزيع العينة بحسب نوع جريمة المخدرات التي تم ارتكابها، اذ جاءت جريمة تعاطي المخدرات في المرتبة الاولى بواقع (١٣٦) جريمة وبنسبة (٤٣,٩٪) من اجمالي العينة، وهي الاخطر بين الجرائم اذ تبين اعداد المتعاطين للمواد المخدرة بمختلف انواعها ومدى الانتشار في تعاطيها وإدمانها، وحلت جريمة حيازة المواد المخدرة بالمرتبة الثانية بـ(٨٦) جريمة وبنسبة (٢٧,٧٪)، سواء كانت هذه الحيازة بقصد الاتجار او التعاطي ولكن بكميات محدودة في الغالب، اما المرتبة الثالثة فكانت لجريمة المتاجرة بالمواد المخدرة بتسجيل(٤٥) جريمة وبنسبة (١٤,٥٪)، اذ ضبطت كميات من المواد المخدرة معدة للبيع وبكميات كبيرة، اما الجرائم التي قيدت كعمليات نقل للمواد المخدرة فقد كانت(٤٣) جريمة و بنسبة (١٣,٩٪)، وفي اغلب الاحيان تم

القاء القبض على سائقي سيارات(خصوصي وأجرة) يقومون بعمليات نقل المخدرات من مكان الى اخر داخل المدينة.

جدول(٣) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب نوع الجريمة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

نوع الجريمة	تعاطي	حيازة	متاجرة	نقل	المجموع
العدد	١٣٦	٨٦	٤٥	٤٣	٣١٠
النسبة %	٤٣,٩	٢٧,٧	١٤,٥	١٣,٩	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل(٢) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب نوع الجريمة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

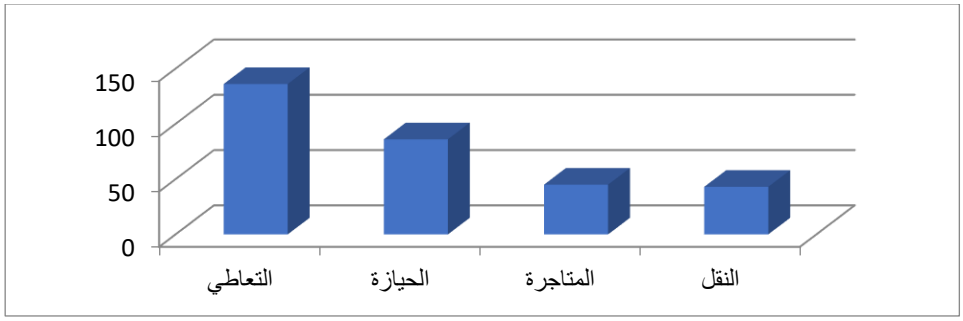

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

٤- بحسب الصفات الشخصية للمجرمين

أ. **الجنس** : يُظهر الجدول(٤) وشكل (٣) ان عدد الذكور بلغ (٢٩٩) مجرم مثلوا نسبة (٩٦,٥٪) من اجمالي العينة، فيما سجلت النساء(١١) مجرمة وبنسبة(٣,٥٪)، اذ ان هذه الجرائم تحتاج الى تنظيم وتخطيط وتكوين شبكات مبنية على الخوف والتهديد والأموال الكثيرة، ويكون دور المرأة في الاغلب اما استخدامها لتنفيذ بعض العمليات البسيطة او للتغطية على المجرمين او تعاطي المخدرات، وفي كل الاحوال يجب عدم

اهمال النسبة التي تشكلها النساء لخطورتها على المجتمع لان اساس بناء الاسرة هي الام.

جدول(٤) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب الجنس للمدة من٢٠٠٧- ٢٠٢٠

الجنس	ذكور	اناث	المجموع
العدد	٢٩٩	١١	٣١٠
النسبة %	٩٦,٥	٣,٥	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان

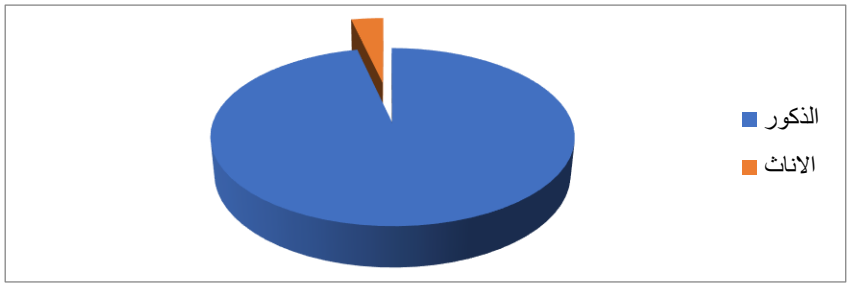

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

ب. **دافع الجريمة** : يظهر من جدول(٥) وشكل (٤) تباين الدافع وراء ارتكاب جريمة المخدرات، اذ بلغ المجرمين الذين ارتكبوا جرائمهم بسبب رفقاء السوء(١١٠) مجرم وبنسبة (٣٥,٥٪) من اجمالي العينة، ويعد من اخطر جوانب دافعية الجريمة في ضوء عدم التفات الاسرة الى ابناءها وإهمال متابعتهم ليكونوا عرضة للانجرار الى مثل هذه الجرائم وخصوصاً تعاطي المخدرات، فيما تكلم(٥٩) مجرم مثلوا نسبة (١٩٪) على ان الاسباب الاجتماعية التي يمرون بها في فترة معينة من حياتهم دفعت بهم التوجه للمخدرات كالمشاكل العائلية وانفصال الاب والأم والكراهية الناجمة عن زواج الام من زوج ثاني، وعانى (٥٥) مجرم بنسبة (١٧,٧٪) من مشاكل نفسية ناجمة عن بعض

الظروف الاجتماعية التي مرت بهم من مثل العلاقات العاطفية والخيانة الزوجية، وقد كانت الاسباب الاقتصادية ل(٤٤) مجرم وبنسبة (١٤,٢٪)، وهم الذين يبحثون عن الثروة والربح السريع، وكان للأهل والأقارب الدور ايضا في ارتكاب الجرائم من قبل(٤٢) مجرم مثلوا نسبة(١٣,٦٪) فمن كان في عائلة تتجار بالمخدرات امتهن هذه الجريمة، ومن يتعاطى من العائلة يؤثر بشكل او بآخر في تعاطي الاخرين منها.

جدول (٥) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب دافع الجريمة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

دوافع الجريمة	رفاق السوء	أسباب اجتماعية	مشاكل نفسية	اسباب اقتصادية	الاهل والأقارب	المجموع
العدد	١١٠	٥٩	٥٥	٤٤	٤٢	٣١٠
النسبة %	٣٥,٥	١٩,٠	١٧,٧	١٤,٢	١٣,٦	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل (٤) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب دافع الجريمة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

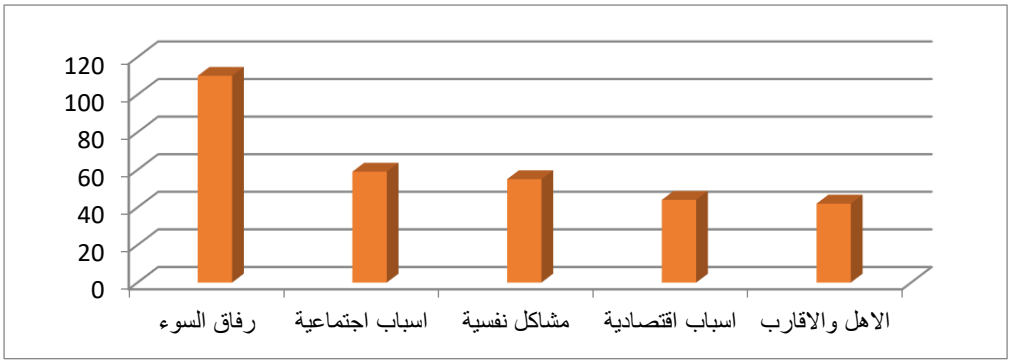

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (٥)

ج. **العمر** : يتضح من جدول (٦) وشكل (٥) ان الفئة العمرية (اقل من ٢٠ سنة) جاءت بالمرتبة الاولى بواقع (١٢٤) مجرم مثلوا نسبة (٤٠٪) من اجمالي العينة، وحل في المرتبة الثانية الفئة (٢٠-٣٠ سنة) بتسجيل (٨٩) مجرم بنسبة (٢٨,٧٪)، وهذا مؤشر خطير جداً حيث تمثل الفئتين فترة المراهقة والشباب من العمر ويدل ذلك على الانحرافات السلوكية لدى هذه الفئتين التي تمثل عمود المستقبل للمجتمع على ان مروجي المخدرات قد عرفوا الكيفية التي يتمكنون من خلالها استدراج الشباب في ضل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العراق، فيما كانت المرتبة الثالثة للفئة (٣١-٤٠ سنة) بـ (٦٣) مجرم وبنسبة (٢٠,٣٪)، وهم الفئة التي ترغب في بناء مستقبلها وتأسيس العائلة المستقبلية، او الذين ليهم عوائل ويعانون من مشاكل اقتصادية واجتماعية مختلفة، وحلت الفئة (٤١ سنة فأكثر) في المرتبة الرابعة بواقع(٣٤) مجرم و بنسبة (١١٪) من اجمالي العينة.

جدول(٦) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب العمر للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

العمر	اقل من ٢٠ سنة	٢٠ -٣٠ سنة	٣١ -٤٠ سنة	٤١ سنة فأكثر	المجموع
العدد	١٢٤	٨٩	٦٣	٣٤	٣١٠
النسبة %	٤٠,٠	٢٨,٧	٢٠,٣	١١,٠	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل (٥) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب العمر للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

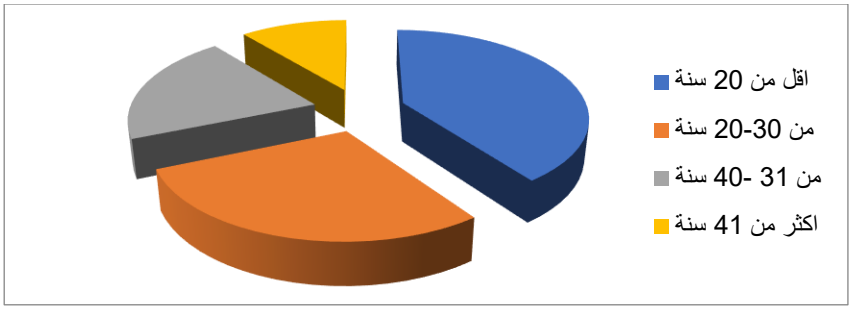

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (٦)

د. **التحصيل الدراسي** يظهر من جدول (٧) وشكل(٦) ارتفاع اعداد مجرمي المخدرات مع انخفاض المستوى التعليمي لهم، اذ حل في المرتبة الاولى الاميين بـ (١٢٩) مجرم بنسبة (٤١,٦٪) من اجمالي العينة، وجاء في المرتبة الثانية الابتدائية بواقع (٩٦) مجرم بنسبة (٣١,٠٪)، ليكونا مجتمعين (٧٢,١٪) من اجمالي العينة وهذا يعطي مؤشر واضح على دور التعليم في تحصين المجتمعات من الجرائم والأفعال المرفوضة، وكانت المرتبة الثالثة من نصيب المتوسطة بتسجيل (٥٧) مجرم بنسبة (١٨,٤٪)، وتواجد في المرتبة الرابعة الاعدادية بـ(٢٢) مجرم بنسبة (٧,١٪)، اما المرتبة الاخيرة فكانت لحملة البكالوريوس بواقع(٦) مجرمين بنسبة (١,٩٪) .

جدول(٧) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب التحصيل الدراسي للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

التحصيل الدراسي	لا يقرا ولا يكتب	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	بكالوريوس	المجموع
العدد	١٢٩	٩٦	٥٧	٢٢	٦	٣١٠
النسبة %	٤١,٦	٣١,٠	١٨,٤	٧,١	١,٩	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل (٦) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب التحصيل الدراسي للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

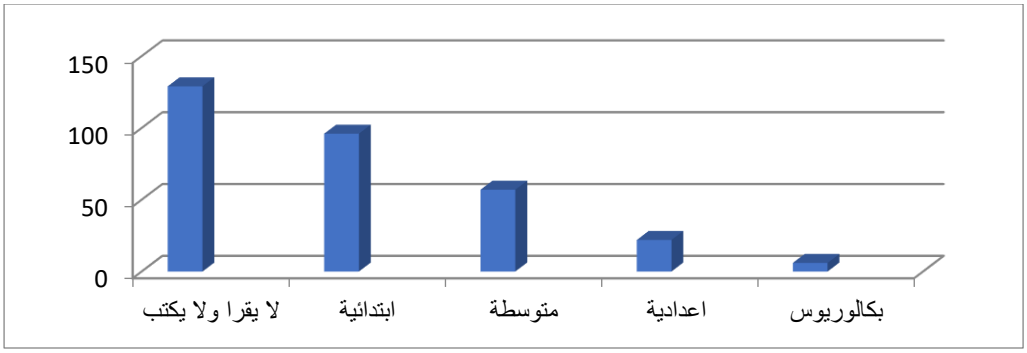

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (٧)

هـ. **الحالة الاجتماعية** : يظهر من جدول(٨) وشكل (٧) ان الافراد العزاب هم الاكثر ارتكاباً لجريمة المخدرات اذ سجلوا (١٤٨) مجرم بنسبة (٤٧,٧٪) من اجمالي العينة، وهم بذلك يقتربون من نصف العينة، فهم اما صغاراً بالعمر يتعاطونها بسبب او لأخر، او من الراغبين بتحقيق الثروات الكبيرة بصورة سريعة، او من الذين لم يحالفهم الحظ في حياتهم ليعيشوا منعزلين وحيدين، وهؤلاء في الاغلب يتجهون الى المخدرات لسد حالة النقص لديهم، فيما جاء في المرتبة الاخيرة المتزوجون بـ(١٩) مجرم بنسبة (٦,١٪) منهم وهي نسبة قليلة مقارنة ببقية الفئات، اذ يعيش اغلب المتزوجون حالة من الاستقرار النفسي والحرص على تكوين العائلة والحفاظ عليها، إلا اولئك الذين لديهم ميول اجرامية او من يتعرضون لازمات مالية طارئة.

جدول(٨) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب الحالة الاجتماعية للمدة من ٢٠٠٧ – ٢٠٢٠

الحالة الاجتماعية	أعزب	أرمل	مطلق	متزوج	المجموع
العدد	١٤٨	٧٨	٦٥	١٩	٣١٠
النسبة %	٤٧,٧	٢٥,٢	٢١,٠	٦,١	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل (٧) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب الحالة الاجتماعية للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

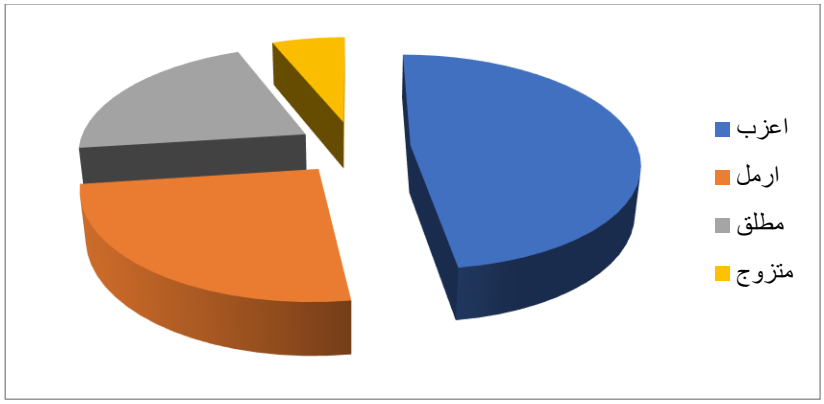

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (٨)

و. **المهنة** : يظهر من جدول (٩) وشكل (٨) تطابق العينة المدروسة من حيث مهنة المجرمين مع اغلب الدراسات التي تربط بين جرائم المخدرات والبطالة، اذ حل بالمرتبة الاولى العاطلين بواقع(٢١٠) مجرم بنسبة (٦٧,٧٪) من اجمالي العينة، فيما جاء في المرتبة الثانية الطلاب بتسجيل(٦٠) مجرم وبنسبة (١٩,٤٪)، وهذا مؤشر خطير على ان المخدرات تتغلغل بين صفوف الطلبة وخصوصاً المراهقين منهم بسبب ضعف المراقبة الابوية، وانتشار مظاهر التقليد للمجتمعات الغربية، وكانت المرتبة الثالثة العسكريون بـ(٢٧) مجرم بنسبة (٨,٧٪)، وحل في المرتبة الاخيرة الموظفون بواقع(١٣) مجرم بنسبة(٤,٢٪) من اجمالي العينة.

جدول(٩) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب المهنة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

المهنة	موظف	عسكري	طالب	عاطل	المجموع
العدد	١٣	٢٧	٦٠	٢١٠	٣١٠
النسبة %	٤,٢	٨,٧	١٩,٤	٦٧,٧	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان.

شكل (٨)التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب المهنة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

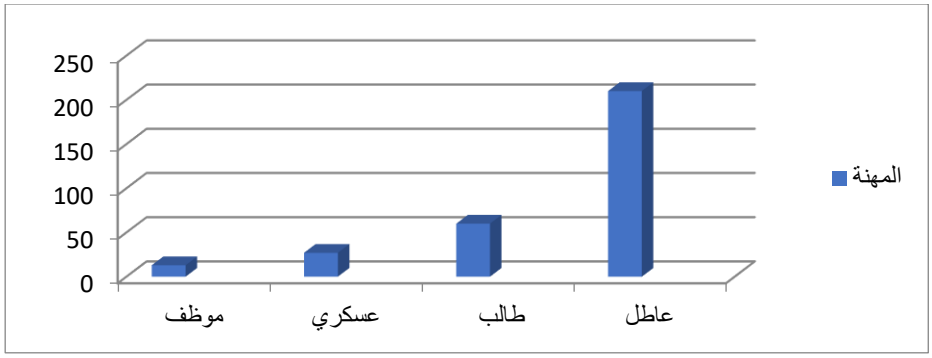

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (٩)

ز. **عدد افراد الأسرة** يتبين من جدول (١٠) وشكل (٩) ارتفاع عدد المجرمين بالمخدرات كلما ازداد عدد افراد الاسرة، بسبب زيادة العبء المالي من جهة، وعدم القدرة على الضبط الاسري بشكل يسهل معه تفكك الاسرة وانحراف افرادها، اذ حل في المرتبة الاولى الاسر المكونة من(٨) افراد بـ(٨٣) مجرم بنسبة (٢٦,٨٪) من اجمالي العينة، وجاء في المرتبة الثانية (٦ و٧) افراد بواقع (٧٧) مجرم وبنسبة (٢٤,٨٪) لكل منهما، فيما كانت المرتبة الاخيرة من نصيب الاسر المكونة من(٢) فرد بتسجيل(٣) مجرمين بنسبة(١٪) من اجمالي عينة الدراسة.

جدول(١٠) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب عدد افراد الاسرة للمدة من ٢٠٠٢-٢٠٢٠

عدد افراد الاسرة	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	المجموع
العدد	٣	٩	١٣	٤٨	٧٧	٧٧	٨٣	٣١٠
النسبة %	١,٠	٢,٩	٤,٢	١٥,٥	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٦,٨	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل(٩) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب عدد افراد الاسرة للمدة من ٢٠٠٢-٢٠٢٠

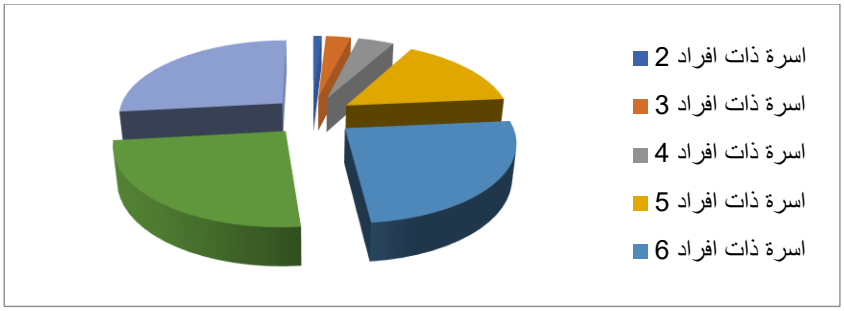

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (١٠)

ح. **عائديه السكن** : اضحت العشوائيات اماكن موبوءة بمختلف الامراض الاجتماعية التي انتشرت بين سكانها بشكل يتطلب الوقوف عندها ووضع الحلول المناسبة لها، و يظهر من جدول (١١) وشكل (١٠) ان المرتبة الاولى كانت لسكان العشوائيات بواقع (١٤٦) مجرم بنسبة (٤٧,١٪) من اجمالي العينة، وفي المرتبة الثانية الساكنين في منازل ايجار بـ(١٢٧) مجرم بنسبة (٤١٪)، اذ تزيد التكاليف المرتبطة بإيجار المنازل من الضغوط الاقتصادية على رب الاسرة وأفرادها وإذا ما ترافق معها اسباب اخرى مال الافراد الى ارتكاب الجريمة، وكانت المرتبة الثالثة للساكنين في منازل ملك بتسجيل(٣٧) مجرم بنسبة (١١,٩٪) من اجمالي العينة.

جدول(١١) **التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب عائدية السكن للمدة من ٢٠٠٧ -٢٠٢٠**

نوع السكن	ملك	ايجار	عشوائيات	المجموع
العدد	٣٧	١٢٧	١٤٦	٣١٠
النسبة %	١١,٩	٤١,٠	٤٧,١	١٠٠٪

المصدر : استمارة الاستبيان.

شكل (١٠) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة بحسب عائدية السكن للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

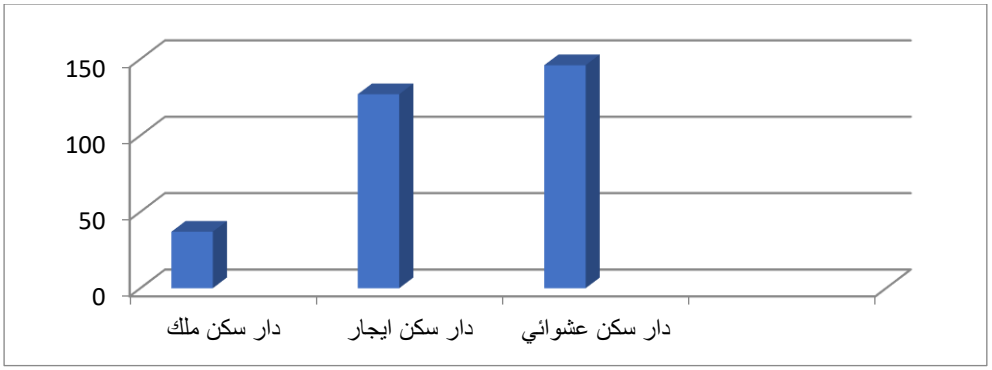

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (١١)

الاستنتاجات

ظهر من خلال البحث الاتي :

١. سجلت احياء (الباقر، النداء، العامل، الحسن العسكري) المرتبة الاولى في سكن المجرمين المحكومين بالمخدرات بواقع (١٢) مجرم في كل منها بنسبة (٣,٩٪) من اجمالي العينة .

٢. حل في المرتبة الاولى حي ١٥ شعبان بإلقاء القبض على(١٢) مجرم بنسبة (٣,٩٪) من اجمالي العينة.

٣. اظهر معامل الارتباط وجود علاقة طردية متوسطة مقدارها (٠,٥٧) وهذا يعني ان مجرمي المخدرات يرتبطون بترويجها او تعاطيها او نقلها في المناطق التي يسكنون فيها.

٤. جاءت جريمة تعاطي المخدرات في المرتبة الاولى بواقع (١٣٦) جريمة بنسبة (٤٣,٩٪) من اجمالي العينة.

٥. بلغ عدد الذكور(٢٩٩) مجرم وبنسبة (٩٦,٥٪) من اجمالي العينة، فيما سجلت النساء(١١) مجرمة بنسبة (٣,٥٪).

٦. سجل المجرمين الذين ارتكبوا جرائمهم بسبب رفقاء السوء(١١٠) مجرم بنسبة (٣٥,٥٪) من اجمالي العينة.

٧. ان الفئة العمرية (اقل من ٢٠ سنة) جاءت بالمرتبة الاولى بواقع(١٢٤) مجرم وبنسبة (٤٠٪).

٨. ارتفاع اعداد مجرمي المخدرات مع انخفاض المستوى التعليمي لهم، اذ حل في المرتبة الاولى الاميين بـ(١٢٩) مجرم بنسبة (٤١,٦٪).

٩. ان الافراد العزاب هم الاكثر ارتكاباً لجريمة المخدرات بواقع(١٤٨) مجرم بنسبة (٤٧,٧٪).

١٠. تطابقت العينة المدروسة من حيث مهنة المجرمين مع اغلب الدراسات التي تربط بين جرائم المخدرات والبطالة، اذ حل بالمرتبة الاولى العاطلين بواقع(٢١٠) مجرم بنسبة (٦٧,٧٪).

١١. اشار البحث الى ارتفاع اعداد المجرمين بالمخدرات كلما ازداد عدد افراد الاسرة.

١٢. حل في المرتبة الاولى سكان العشوائيات بواقع(١٤٦) مجرم بنسبة (٤٧,١٪) من اجمالي العينة.

التوصيات :

- زيادة التوعية من خطر المخدرات على صحة الانسان وبيئته الاجتماعية على كافة المستويات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .
- تشديد التفتيش على الحدود التي تدخل منها المخدرات الى المدينة وزيادة الاستباق ألاستخباري في التحري عن هذه الجريمة بكل عناصرها .
- العمل على تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة المستوى التعليمي لسكان المدينة لا سيما مناطقها ذات البيئة الشعبية الفقيرة .
- تشديد تنفيذ الاحكام والقوانيين الصادرة بحق مجرمي المخدرات .
- العمل على انشاء مستشفى متخصص بعلاج الادمان على المخدرات وإعادة دمج المدمنين القصر بعد اعادة تأهيلهم من كافة الجوانب .

استبيان

عزيزي المواطن

ان هذا الاستبيان تم اعداده لأغراض البحث العلمي بعنوان ((التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في مدينة العمارة)) وبفضل اجابتك سوف نتمكن من تحديد حجم هذه الظاهرة، ومن ثم تحديد اهم المشكلات التي ترتبط بها ان وجدت، وسيتم وضع المقترحات والحلول بخصوص ذلك والتي تتوقف بالتأكيد على مدى دقة المعلومات التي ستدلي بها في هذا الاستبيان، لذا نرجو توخي المصداقية في الاجابة خدمة للحركة العلمية.

((الباحثين))

يرجى الاشارة الى الاجابة الصحيحة بعلامة (×)

ت	الموضوع	الاجابات																			
١	الجنس	ذكر		انثى																	
٢	التحصيل الدراسي	بكالوريوس		اعدادية		متوسطة		ابتدائية		يقرأ ويكتب		امي									
٣	العمر		سنة																		
٤	الحالة الزوجية	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق													
٥	عدد افراد الاسرة		فرد																		
٦	عنوان السكن	قضاء			ناحية				الحي												
٧	نوع السكن	ملك		ايجار		عشوائيات		اخرى													
٨	المهنة	موظف		عسكري		عاطل		طالب													
١٠	نوع الجريمة	تعاطي		حيازة		متاجرة		نقل													
١١	مكان الجريمة	القضاء			الناحية			الحي													
١٢	تاريخ الجريمة	اليوم		الشهر		السنة															
١٣	اسباب الجريمة	رفاق السوء		اقتصادية		اجتماعية		نفسية		الاهل والاقارب											

ملحق(١) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات بحسب سكن المجرمين في مدينة العمارة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

ت	الحي	العدد	النسبة %	ت	الحي	العدد	النسبة %
١	الباقر	١٢	٣,٩	٣٦	نهاوند ١	٤	١,٣
٢	النداء	١٢	٣,٩	٣٧	موسى الكاظم	٤	١,٣
٣	العامل	١٢	٣,٩	٣٨	الربيع ٢	٤	١,٣
٤	العسكري	١٢	٣,٩	٣٩	الجديدة	٤	١,٣
٥	الامير	١١	٣,٥	٤٠	الجدة	٤	١,٣
٦	العمارات القديمة	١٠	٣,٢	٤١	المعلمين الجديد	٣	١,٠
٧	الرسول	٩	٢,٩	٤٢	نهاوند ٢	٣	١,٠
٨	العمارات الجديدة	٩	٢,٩	٤٣	العرضات ٢	٣	١,٠
٩	المنتظر	٨	٢,٦	٤٤	الرحمة ١	٣	١,٠
١٠	المحمودية	٨	٢,٦	٤٥	الربيع ١	٣	١,٠
١١	القادرية	٨	٢,٦	٤٦	عمارات المعهد	٣	١,٠
١٢	عواشه	٨	٢,٦	٤٧	الفاطمية	٢	٠,٦
١٣	الرسالة	٧	٢,٣	٤٨	الكفاءات	٢	٠,٦
١٤	الوحدة الاسلامية	٧	٢,٣	٤٩	الخضراء	٢	٠,٦
١٥	القاهرة	٧	٢,٣	٥٠	الشرطة	٢	٠,٦
١٦	الشهيدين	٧	٢,٣	٥١	المصطفى	٢	٠,٦
١٧	الشهداء	٧	٢,٣	٥٢	السلام	٢	٠,٦
١٨	الصادق ١	٧	٢,٣	٥٣	الرحمة ٢	٢	٠,٦
١٩	الاسكان	٦	١,٩	٥٤	المتنزه	٢	٠,٦
٢٠	حي ١٧ ربيع الاول	٦	١,٩	٥٥	الحسين الجديد ٢	٢	٠,٦
٢١	الصادق ٢	٦	١,٩	٥٦	دجلة	٢	٠,٦
٢٢	الدبيسات	٦	١,٩	٥٧	الثورة	١	٠,٣
٢٣	الماجدية	٦	١,٩	٥٨	دور المخابرات	١	٠,٣
٢٤	حي ١٥ شعبان	٥	١,٦	٥٩	الزهراء	١	٠,٣
٢٥	العرضات ١	٥	١,٦	٦٠	الحسين الجديد ١	١	٠,٣
٢٦	الكرامة	٥	١,٦	٦١	الامين	٠	٠,٠
٢٧	الجهاد	٥	١,٦	٦٢	عمارات السياسيين	٠	٠,٠
٢٨	السجاد	٥	١,٦	٦٣	الشبانه	٠	٠,٠

٢٩	الرافدين	٥	١,٦	٦٤	دور السجناء السياسيين	٠	٠,٠
٣٠	اليرموك	٥	١,٦	٦٥	الحسين القديم ٢	٠	٠,٠
٣١	الحسين القديم ١	٥	١,٦	٦٦	الصناعي	٠	٠,٠
٣٢	دور النفط	٥	١,٦	٦٧	الجامعة	٠	٠,٠
٣٣	المعلمين القديم	٤	١,٣	٦٨	الجامعي	٠	٠,٠
٣٤	الخليج	٤	١,٣	٦٩	الزيوت	٠	٠,٠
٣٥	الجمعيات	٤	١,٣		المجموع	٣١٠	٪١٠٠

المصدر : بالاعتماد على استمارة الاستبيان

ملحق(٢) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات بحسب مكان القاء القبض في مدينة العمارة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠

ت	الحي	العدد	النسبة %	ت	الحي	العدد	النسبة %
١	حي ١٥ شعبان	١٢	٣,٩	٣٦	الشرطة	٣	١,٠
٢	العمارات القديمة	١١	٣,٥	٣٧	السلام	٣	١,٠
٣	الماجدية	١١	٣,٥	٣٨	الرحمة ٢	٣	١,٠
٤	الاسكان	٩	٢,٩	٣٩	الجدة	٣	١,٠
٥	النداء	٩	٢,٩	٤٠	دور النفط	٣	١,٠
٦	الفاطمية	٩	٢,٩	٤١	الصناعي	٣	١,٠
٧	العمارات الجديدة	٩	٢,٩	٤٢	العامل	٣	١,٠
٨	حي ١٧ ربيع الاول	٩	٢,٩	٤٣	عمارات المعهد	٣	١,٠
٩	المحمودية	٩	٢,٩	٤٤	الثورة	٢	٠,٦
١٠	عواشه	٩	٢,٩	٤٥	القاهرة	٢	٠,٦
١١	الرسالة	٨	٢,٦	٤٦	الامين	٢	٠,٦
١٢	الوحدة الاسلامية	٨	٢,٦	٤٧	المعلمين الجديد	٢	٠,٦
١٣	المنتظر	٨	٢,٦	٤٨	الشهداء	٢	٠,٦
١٤	الباقر	٨	٢,٦	٤٩	الربيع ١	٢	٠,٦
١٥	الخليج	٨	٢,٦	٥٠	الربيع ٢	٢	٠,٦
١٦	الخضراء	٨	٢,٦	٥١	الدبيسات	٢	٠,٦
١٧	نهاوند ١	٨	٢,٦	٥٢	اليرموك	٢	٠,٦
١٨	الصادق ٢	٨	٢,٦	٥٣	المتنزه	٢	٠,٦
١٩	السجاد	٨	٢,٦	٥٤	الحسين القديم ٢	٢	٠,٦

٢٠	الامير	٧	٢,٣	٥٥	الحسين الجديد ٢	٢	٠,٦
٢١	الجمعيات	٧	٢,٣	٥٦	الكفاءات	١	٠,٣
٢٢	نهاوند ٢	٧	٢,٣	٥٧	الزهراء	١	٠,٣
٢٣	موسى الكاظم	٧	٢,٣	٥٨	العرضات ١	١	٠,٣
٢٤	العسكري	٧	٢,٣	٥٩	عمارات السياسيين	٠	٠,٠
٢٥	الرسول	٦	١,٩	٦٠	دور المخابرات	٠	٠,٠
٢٦	الشهيدين	٦	١,٩	٦١	الشبانه	٠	٠,٠
٢٧	الرحمة ١	٦	١,٩	٦٢	العرضات ٢	٠	٠,٠
٢٨	الصادق ١	٦	١,٩	٦٣	الجديدة	٠	٠,٠
٢٩	الجهاد	٦	١,٩	٦٤	الحسين القديم ١	٠	٠,٠
٣٠	الكرامة	٥	١,٦	٦٥	الحسين الجديد ١	٠	٠,٠
٣١	القادرية	٥	١,٦	٦٦	دجلة	٠	٠,٠
٣٢	المصطفى	٤	١,٣	٦٧	الجامعة	٠	٠,٠
٣٣	دور السجناء السياسيين	٤	١,٣	٦٨	الجامعي	٠	٠,٠
٣٤	الرافدين	٤	١,٣	٦٩	الزيوت	٠	٠,٠
٣٥	المعلمين القديم	٣	١,٠	المجموع		٣١٠	٪١٠٠

المصدر : بالاعتماد على استمارة الاستبيان

الهوامش

(١) بالاعتماد على برنامج(ARC GIS10.٧).

(٢) دائرة بلدية العمارة , قسم التخطيط , بيانات غير منشورة , ٢٠٢١

(٣) عبد الله حسين الخليفة ، ابعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث الامنية، الرياض، بدون طبعة، ١٨.

(٤) أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥، ص ٣٦-٣٧.

(٥) ذياب موسى البداينة، واقع وافاق الجريمة في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث الامنية، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، ص ٩١-٩٢.

(٦) صالح بن غانم السدلان، المخدرات والعقاقير النفسية، دار البصيرة، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص ٩.

(٧) احمد أبو الروس، مشكلة الادمان، دار المطبوعات الجامعية، بيروت، ١٩٨٤، ص١١.

(٨) عادل الدمرداش، الادمان ومظاهره، المجلس الوطني، الكويت، ١٩٨٢، ص ٩.

(٩) عبد المنعم محمد بدر، مشكلة المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، ص ١٣.

(١٠) قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤٦، ٢٠١٧، المادة ١، ص٢-٣.

(١١) عبد الله ناصر السدحان، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، بدون طبعة، ١٩٩٤، ص ٥١-٥٢.

(١٢) حسين عليوي ناصر الزيادي ، جغرافية الجريمة ، دار الحصاد ، دمشق ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ٨٢-٩١.

(١٣) نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الاول، ٢٠٠١، ص١٤٣.

(١٤) احمد جاسم مطرود، سلوان فوزي عبد، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، كلية التربية، المجلد الاول، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص ٧٢.

(١٥) عاطف عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، بدون طبعة، ١٩٨٥، ص ٤١.

(١٦) انصاف جعفر خيون، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للجريمة الحضرية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٤٣، ٢٠١٧، ٢٨٨.

(١٧) عبد القادر الزغل، الفقر والجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية، الرياض، بدون طبعة، ١٩٨٦، ص ١٤-١٥

) 18 (Jefferey، R، Crime Prevention through environmental design، Sage Publication، 1977، P 314.

(١٩) عبود السراج ، علم الاجرام وعلم العقاب، مطابع جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، ص ٢٨٧.

(٢٠) محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٣٧٦.

(٢١) هدى عبد الصاحب العلوان، محددات البيئة الامنة للمجمعات السكنية، مجلة الهندسة، مجلد١٧، العدد٣، ص ٦٣.

(٢٢) انتوني غدنز، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٢٣) اكرم عبد الرزاق المشهداني، مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٢٤) محمد مدحت جابر، جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، بدون طبعة، ١٩٩٥، ص٥٣.

(٢٥) ناصر متعب محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير، اكاديمية نايف العربية

(٢٦) حسين عليوي ناصر الزيادي، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.

(٢٧) ديفيد هيربرت، جغرافية الجريمة الحضرية، ترجمة ليلي زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠١، ص ١٩.

(28 Harries k. d ، The Geography of Crime and Justice، MC Grew – Hill، New York، 1974، P 3

(29) Robin M، Haynes، Crime Rates and City Size in America، Area، Vole 5، 1973، P162 – 165.

(30) Edward L. and Bruce Sacerdotal، Why Is There More Crime in Cities، the Journal of Political Economy، 1999، P 225 – 258.

31(Francisco J ،and Chenier C ،A Comparison of Large Urban، Small Urban and Rural Crime Statistics Canada، 2005، P 3.

(٣٢) رضا ابو كراع، الفقر والجريمة، ابحاث الندوة العلمية الثالثة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٦، ص ١٧.

(٣٣) محمد توفيق محمد، اهمية ودور الامن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٧، ص ٤٦.

(٣٤) عدنان الدوري، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، الكتاب الاول، اصول الاجرام، مطابع جامعة الكويت، ١٩٧٣، ص ١٢٢-١٢٥.

* بعد تطبيق معادلة بيرسون ظهرت النتيجة = (٠,٥٧) وهذا يشير الى علاقة قوتها متوسطة اما اتجاهها فهو طردي حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط مابين (٠,٥٠ – ٠,٦٩) الى مثل هكذا نتيجة . للمزيد ينظر :

خاشع محمود الراوي , المدخل الى الاحصاء , مطابع جامعة الموصل , ١٩٨٠ , ص ١٤٥ .

المصادر

اولا: الكتب

١. ابراهيم ، أكرم نشأت ، علم النفس الجنائي ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان،١٩٩٨.

٢. أبو الروس ، احمد ، مشكلة الادمان ، دار المطبوعات الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٤.

٣. بدر، عبد المنعم محمد، مشكلة المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الاولى ، ١٩٨٧.

٤. جابر ، محمد مدحت ، جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، بدون طبعة ، ١٩٩٥.

٥. الدمرداش ، عادل ، الادمان ومظاهره ، المجلس الوطني ، الكويت ، ١٩٨٢.

٦. الراوي , خاشع محمود , المدخل الى الاحصاء , مطابع جامعة الموصل , ١٩٨٠ .

٧. الزغل ، عبد القادر، الفقر والجريمة ، المركز العربي للدراسات الامنية ، الرياض ، بدون طبعة ، ١٩٨٦.

٨. الزيادي ، حسين عليوي ناصر ، جغرافية الجريمة ، دار الحصاد ، دمشق ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥.

٩. السدلان ، صالح بن غانم ، المخدرات والعقاقير النفسية ، دار البصيرة ، الاسكندرية ، ١٩٩٢.

١٠. السراج، عبود علم الاجرام وعلم العقاب ، مطابع جامعة الكويت ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ.

١١. شتا، السيد علي ، علم الاجتماع الجنائي ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، ١٩٨٧.
١٢. عارف، محمد، الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١.
١٣. عدنان الدوري ، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي ، الكتاب الأول اصول الإجرام مطابع جامعة الكويت ، ١٩٧٣.
١٤. غدنز، انتوني ، علم الاجتماع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٥.
١٥. هيربرت، ديفيد، جغرافية الجريمة الحضرية ، ترجمة ليلي زعزوع، الدار العربية للعلوم ، بيروت ٢٠٠١.

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية

١. محمد ، توفيق محمد ، اهمية ودور الامن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٧.
٢. محيا، ناصر متعب ، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة ، رسالة ماجستير ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٣.

ثالثاً : الدوريات

١. ابو كراع، رضا، الفقر والجريمة ، ابحاث الندوة العلمية الثالثة ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٨٦.
٢. البداينة ، ذياب موسى ، واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي ، مركز الدراسات والبحوث الامنية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣.
٣. الخليفة، عبد الله حسين ، ابعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي ، مركز الدراسات والبحوث الامنية ، الرياض، بدون طبعة.
٤. خيون ، انصاف جعفر، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للجريمة الحضرية ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد ٤٣، ٢٠١٧.
٥. السدحان، عبد الله ناصر، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، بدون طبعة ، ١٩٩٤.
٦. عبد الله ، نوري سعدون ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد الاول ، ٢٠٠١.

٧. عجوة، عاطف عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، بدون طبعة ، ١٩٨٥.
٨. العلوان، هدى عبد الصاحب ، محددات البيئة الامنة للمجمعات السكنية ، مجلة الهندسة، مجلد١٧، العدد٣.
٩. المشهداني ، أكرم عبد الرزاق ، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
١٠.مطرود، احمد جاسم، سلوان فوزي عبد، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، كلية التربية ، المجلد الاول , العدد ١٠، ٢٠١٢.

رابعاً : النشرات الرسمية

١. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٤٦، ٢٠١٧.
٢. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٧.
٣. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء ميسان، تقديرات السكان لعام ٢٠١٧.
٤. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٧٧.
٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٨٧.
٦. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٩٧.

خامسا : المصادر الانكليزية.

1. Edward L. and Bruce Sacerdotal، Why Is There More Crime in Cities، the Journal of Political Economy، 1999.
2. Francisco J ،and Chenier C ،A Comparison of Large Urban، Small Urban and Rural Crime Statistics Canada.
3. Harries k. d ، The Geography of Crime and Justice، MC Grew – Hill، New York، 1974.
4. Jeffery، R، Crime Prevention through environmental design، Sage Publication، 1977.
5. Robin M، Haynes، Crime Rates and City Size in America، Area، Vole 5، 1973.